بسرعة تثير الاعجاب، وتتباطأ في ما عدا ذلك بصورة تثير التساؤل»[٢٤].

الجولة الثانية

مع اقتراب موعد تنفيذ قرار السلطات الاسرائيلية مصادرة امتياز شركة كهرباء القدس دخل الصراع مرحلة ثانية كان القضاء والمحاكم ساحتها الرئيسة. وتميّزت بالحدة قياساً بسابقتها التي بدت تمهيدية في كل الاحوال.

لقد تقدّمت شركة كهرباء القدس بدعوى قضائية الى المحكمة الاسرائيلية بهدف مواجهة قرار الحكومة الاسرائيلية شراء امتيازها. وصدر قرار المحكمة، بصدد الدعوى، في شباط (فبراير) ١٩٨١، وجاء من شقين: الاول، يتعلّق بتوزيع الكهرباء في منطقة القدس، وأعطى القرار وزير الطاقة الاسرائيلي، صلاحيات تحويل الأمر الى شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية للبت فيه؛ والثاني، عالج وضع المناطق المتبقية في دائرة الامتياز، وأعطى القرار لشركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية صلاحية تحديد مصير التوزيع في هذه المناطق. وقد أثار موضوع صنوغ القرار على هذه الصورة تفسيرات متباينة، وحتى متناقضة من قبل المعنيين؛ فأوساط وزارة الطاقة الاسرائيلية فهمت ان القرار يمنع مصادرة منشآت شركة كهرباء القدس الواقعة خارج اطار بلدية القدس ـ بشقيها ـ ورأت ان «لا عائق قانونياً يحول دون شراء هذه المنشآت»[٢٥].

امّا في الجانب الفلسطيني، فقد عارض نسيبة هذا التفسير، وأبلغ ذلك الى ممثلي وزارة الطاقة الاسرائيلية الذين التقاهم لبحث الوضع، وذكّرهم بتوجيهات اصدرتها المحكمة منحت ممثلي الشركة العربية فرصة عرض مواقفهم لتمكين وزير الطاقة من اعادة النظر في الموضوع[٢٦]. امّا الشق الثاني من قرار المحكمة، فقد اتضح انه أعطى الحكومة الاسرائيلية، من ناحية عملية، حق مصادرة امتياز شركة كهرباء القدس في اطار بلدية القدس، على ان يتم ذلك بعد درس امكان تعويض الشركة العربية عن ذلك وعن خسارتها في الارض المحتلة. وقد تسبب هذا القرار في فتح ثغرة خطيرة في جدار صمود الشركة العربية، وفي الموقف داخل مجلس ادارتها. فقد أوشك القائم بأعمال رئيس مجلس الادارة، الياس فريج، ان يتوصل مع الحكومة الاسرائيلية الى صيغة اتفاق «حل وسط»، يتم، بموجبه، نقل تزويد الاحياء السكنية اليهودية الجديدة في منطقة القدس بالكهرباء الى ادارة الشركة القطرية الاسرائيلية، في مقابل حصول شركة كهرباء القدس على تعويض بقيمة ستين مليون ليرة اسرائيلية لتغطية ما عليها من ديون.

تقدّم، فيما بعد، وكلاء الشركة العربية باستئناف الى المحكمة الاسرائيلية العليا، مطالبين بالغاء قرار وزير الطاقة الاسرائيلي الخاص بمصادرة امتياز الشركة العربية. وقد اقرّت المحكمة، بالاجماع، عدم جواز مصادرة امتياز الشركة في الارض المحتلة؛ لكنها سمحت بمصادرته في مدينة القدس الشرقية باعتبارها «جزءاً من اسرائيل»، وتسري عليها قوانينها، في الوقت الذي أوصت بتأخير عملية المصادرة الى حين قيام وزير الطاقة الاسرائيلي بدرس امكان فصل شبكة تزويد القدس الشرقية بالطاقة الكهربائية عن شبكة تزويد الاراضي المحتلة الاخرى. وأوصت الوزير الاسرائيلي بسماع ادعاءات الشركة العربية ودفاعاتها قبل ان يتخذ قراره الاخير[٢٧]. ورحّبت الحكومة الاسرائيلية بهذه الحيثيات، ورأت أوساطها في القرار «مكسباً حقيقياً»؛ فالسماح لها بالسيطرة على تزويد القدس، بشقيها، بالتيار الكهربائي جاء أكثر ممّا طالبت به الحكومة الاسرائيلية[٢٨].